

Distr.: General
22 February 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٣

جنيف، ١-٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣

الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل
التعاون الإنمائي الدولي: تقارير المجالس التنفيذية لبرنامج
الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم
المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين
الجنسين وتمكين المرأة، وبرنامج الأغذية العالمي

التقرير السنوي لبرنامج الأغذية العالمي لعام ٢٠١٢

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التقرير السنوي
لبرنامج الأغذية العالمي لعام ٢٠١٢ بالصيغة التي أقرها مجلس البرنامج في قراره 2013/EB.1/2
المرفق أيضا بهذا التقرير.



الرجاء إعادة استعمال الورق

270313 260313 13-24115 (A)



التقرير السنوي لبرنامج الأغذية العالمي لعام ٢٠١٢*

موجز تنفيذي

قدم برنامج الأغذية العالمي مساهمة كبيرة في الجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتحقيق الاتساق وإقامة الشراكات والتنسيق بغية تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالجوع والأمن الغذائي والتغذية. وواصل البرنامج مشاركته المنهجية النشطة في الآليات المشتركة بين الوكالات، وتعاونه المتعدد الأطراف على جميع المستويات.

ويعتبر مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو ٢٠+) المعقد في حزيران/يونيه، مرحلة بارزة في الاعتراف العالمي بأهمية الأمن الغذائي والتغذية سعياً إلى تحقيق التنمية المستدامة نحو عام ٢٠١٥ وما بعده.

وعمل البرنامج بصورة وثيقة بشكل خاص مع الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها فضلاً عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة والأعضاء الآخرين في فرقة العمل الرفيعة المستوى التابعة للأمين العام المعنية بالأمن الغذائي العالمي وحركة تحسين مستوى التغذية، بهدف تقديم مواقف مشتركة في مؤتمر ريو ٢٠+ وفي عملية ما بعد عام ٢٠١٥. وتضمن ذلك دعم "تحدي القضاء على الجوع" الذي أعلن عنه الأمين العام والجهود المبذولة لتسليط الضوء على أهمية المساعدة الغذائية والزراعة والتغذية والمساواة بين الجنسين في التنمية المستدامة. وفي إطار مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وفي تعاون وثيق مع لجنة الأمن الغذائي العالمي، اشترك البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة في قيادة المشاورة المواضيعية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥ بشأن الجوع والأمن الغذائي والتغذية.

وساهم البرنامج في المواقف المشتركة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المقدمة إلى مداولات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، وهي مواقف ركزت على زيادة الاتساق والتوجه نحو النتائج في الجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

واضطلع البرنامج بدور نشط في المؤتمر الحكومي الدولي الخامس الرفيع المستوى بشأن توحيد الأداء الذي عقد في تيرانا، ألبانيا، في حزيران/يونيه ٢٠١٢، وبمشاركة المديرية التنفيذية. وواصل البرنامج مشاركته في برامج مبادرة "وحدة العمل في الأمم المتحدة" في البلدان التي تجرى فيها تجربة توحيد الأداء، وكان له دوره النشط في عملية وضع الإجراءات

* يصدر هذا التقرير دون تحرير رسمي.

التشغيلية الموحدة للبلدان التي تعتمد طوعاً نهج توحيد الأداء وكذلك في استعراض نماذج تقاسم التكاليف لنظام المنسقين المقيمين.

وعمل البرنامج مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وأعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات الآخرين لتنفيذ جدول أعمال التحول، بهدف تحسين القيادة والمساءلة في مجال المساعدة الإنسانية. وكقائد أو قائد مشترك لثلاث مجموعات، نسق البرنامج استجابات لحالات الطوارئ الكبرى في منطقة الساحل، وجنوب السودان، والجمهورية العربية السورية.

وأسهم التعاون مع وكالات أخرى تتخذ من روما مقراً لها وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومنظمات دولية أخرى بشأن جدول أعمال التنمية والأمن الغذائي لمجموعة العشرين ومجموعة الثمانية، في تقديم دعم رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذية والمساعدة الإنسانية. وشمل ذلك إزالة القيود المفروضة على التصدير والضرائب الباهظة على الأغذية التي يشتريها البرنامج لأغراض إنسانية.

وقد تحقق تقدم كبير بشأن اتساق السياسات فيما يتعلق بشبكات الأمان وذلك بإنشاء مجلس التعاون المشترك بين الوكالات للحماية الاجتماعية وبتوصية الدورة التاسعة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي المتعلقة بالحاجة إلى روابط قوية بين الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي.

وكانت مشاورات البرنامج السنوية بشأن الشراكة التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ الأكبر حجماً حتى الآن. وشملت هذه المشاورات مشاركة ٤٨ منظمة غير حكومية، وثلاث منظمات دولية، وأربع من وكالات الأمم المتحدة.

المساهمة في اتساق منظومة الأمم المتحدة وفعاليتها

مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + ٢٠) وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

١ - أدى برنامج الأغذية العالمي دورا نشطا في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + ٢٠)، الذي شكل مرحلة بارزة على طريق تحقيق جدول أعمال التنمية المستدامة، وكذلك في التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها. وقد اعتبر الأمين العام أن مؤتمر ريو + ٢٠ كان ناجحا إذ تم الاتفاق على الوثيقة الختامية "المستقبل الذي نصبو إليه"، الأمر الذي اعتبره "نصرا هاما حققه النهج المتعدد الأطراف".

٢ - ومن منظور وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقرا لها وفرقة العمل الرفيعة المستوى التابعة للأمين العام المعنية بالأمن الغذائي العالمي، حقق مؤتمر ريو + ٢٠ عددا من الإنجازات الكبرى. فمسائل الجوع والأمن الغذائي والتغذية وبناء القدرة على مواجهة الكوارث والمساواة بين الجنسين - وهي المواضيع الأساسية في توجه رسائل البرنامج ووثائقه الجماعية المتعلقة بالموقف وعمله على الصعيد المتعدد الأطراف - كانت هي مجالات الأولوية العليا. كما أن مواضيع شديدة الأهمية لدى البرنامج مثل الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على مواجهة الكوارث وتحقيق الحماية الاجتماعية أدرجت هي أيضا في الوثيقة الختامية. وحظيت لجنة الأمن الغذائي العالمي وحركة تحسين مستوى التغذية بما تستحقانه من اهتمام.

٣ - ونظمت وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقرا لها حدثا جانبيا رسميا، بمشاركة العديد من أصحاب المصلحة الرفيعة المستوى، وكان الحدث الرئيسي المتعلق بالأمن الغذائي في مؤتمر ريو + ٢٠. وخلال هذا الحدث، أعلن الأمين العام عن بدء مبادرة "تحدي القضاء على الجوع"، وهي مبادرة هامة بشأن الحصول على الأغذية وشبكات الأمان والتغذية وإنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة في سياق عملية ما بعد عام ٢٠١٥.

٤ - ونسق البرنامج أيضا جهوده التحضيرية لمؤتمر ريو + ٢٠ من خلال هياكل منها الآلية الموسعة للجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية في نيويورك.

٥ - وقد يسر الأمين العام نشوء مسار عمل تشاوري شامل لعملية ما بعد الأهداف الإنمائية للألفية تشمل مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة وفرقة عمل تابعة لمنظومة الأمم المتحدة شارك فيها البرنامج بقوة، وقامت فيها الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها بتنسيق المواقف والمدخلات التي أسهمت في إعداد تقرير الأمين العام "تحقيق المستقبل الذي نريده للجميع"، وهو تقرير أبرز قضايا الجوع والأغذية والتغذية في سياق أبعاد التنمية المستدامة.

٦ - وأطلقت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية عملية حوارات وطنية لما بعد عام ٢٠١٥ في أكثر من ٥٠ بلدا، كما استهلّت عقد مشاورات مواضيعية عالمية بشأن ١١ موضوعا (أوجه عدم المساواة؛ السكان؛ الصحة؛ التعليم؛ النمو والعمالة؛ النزاع والهشاشة؛ الحوكمة؛ الاستدامة البيئية؛ الطاقة؛ المياه؛ الجوع والأمن الغذائي والتغذية).

٧ - وستشترك منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والبرنامج في رئاسة المشاورة المواضيعية العالمية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن الجوع والأمن الغذائي والتغذية، بمشاركة بعض الشركاء الرئيسيين، إلى جانب حكومتي إسبانيا وكولومبيا اللتين ستستضيفانها. ويهدف ناتج مشاركتنا في هذه العمليات التشاورية إلى ضمان إيلاء الأولوية العليا لقضية الجوع ضمن المناقشات المتعلقة بمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥.

٨ - وتشترك المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية للبرنامج في الحوارات الوطنية، وهي تعمل مع المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية، وتنسيق وثيق مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وشركاء آخرين من الوكالات.

اتساق وإصلاح الأنشطة التنفيذية المضطلع بها على نطاق المنظومة من أجل التنمية

٩ - واصل البرنامج التعاون مع وكالات الأمم المتحدة وفقا لقرارات الجمعية العامة بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات والاتساق على نطاق المنظومة وكذلك فيما يتعلق بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة، وذلك باعتباره عضوا في مجلس الرؤساء التنفيذيين، واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة.

١٠ - وكان التنسيق على نطاق المنظومة لأغراض الإعداد لمؤتمر ريو ٢٠+ ومتابعته العنصرين الرئيسيين في عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، حيث ساهم البرنامج في التركيز على قضايا الجوع والأمن الغذائي وربط ذلك بمواضيع التنمية المستدامة وتغير المناخ والآثار المترتبة على النمو السكاني والهجرة وغيرها من القضايا الهامة بالنسبة لدور اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج في تعزيز الاتساق على مستوى التحليلات والبرمجة.

١١ - وأعدت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية مواقف مشتركة أدرجت في تقرير الأمين العام بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، والذي ينبغي أن يكون أساسيا في ضمان أن تكون الأمم المتحدة أكثر استجابة وتركيزا على النتائج. ويسلط

القرار الخاص بالتقرير الضوء على أهمية الكفاءة التشغيلية والاتساق على الصعيد القطري والفعالية من حيث التكلفة وتنسيق ممارسات الأعمال وهو يوجه الخطط الاستراتيجية لوكالات الأمم المتحدة التنفيذية وصناديقها وبرامجها.

١٢ - وينسق البرنامج مع وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها، وذلك فيما يتعلق بإعداد خطته الاستراتيجية (٢٠١٤-٢٠١٧).

١٣ - وعقب القرار ٧/٢٠١١ الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، استعرضت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية طرائق التمويل المتاحة لدعم نظام المنسقين المقيمين، بما في ذلك الترتيبات الملائمة لتقاسم التكاليف بين المنظمات المعنية في الأمم المتحدة. واضطلع بدراسة مستقلة قدمت للمجموعة الإنمائية رؤية عامة لما لدى النظام حالياً من وظائف وقدرات وطرائق تمويل تتعلق بنظام المنسقين المقيمين. واشترك البرنامج بقوة في هذا الاستعراض طوال عام ٢٠١٢، ومن المتوقع أن يقدم رئيس المجموعة الإنمائية إحاطة إلى أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين بشأن نتائجه في عام ٢٠١٣.

١٤ - وكان لدى البرنامج ستة منسقين مقيمين في عام ٢٠١٢، بينهم سيدتان، وهم يعملون في باكستان الجزائر وجزر القمر وكمبوديا وليسوتو ومدغشقر. ولدى البرنامج سبعة من المرشحين لشغل وظيفة المنسق المقيم، وقد شارك عدد من الموظفين في عملية مركز تقييم المنسقين المقيمين.

مبادرة "وحدة العمل في الأمم المتحدة"

١٥ - تعاون البرنامج، ومديرته التنفيذية، على نحو وثيق مع الشركاء في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل الإعداد للمؤتمر الحكومي الدولي الخامس الرفيع المستوى بشأن توحيد الأداء الذي عقد في تيرانا، في حزيران/يونيه ٢٠١٢، والمشاركة فيه. وأعاد المؤتمر تأكيد نهج "توحيد الأداء" كمحرك للإصلاح والاتساق على نطاق المنظومة في الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، مع الإشارة إلى وجوب زيادة التركيز على الإدارة من أجل تحقيق النتائج.

١٦ - وسلمت الوثيقة الختامية لمؤتمر تيرانا بأهمية التقدم المحرز على المستوى القطري ودعت مكار الوكالات ومجالس إدارتها إلى التركيز على التغييرات النظامية، بما في ذلك تبسيط ممارسات الأعمال وتنسيقها. وسلط الضوء أيضاً على هذا المجال في التقييم المستقل لهذا العام للدروس المستفادة من "توحيد الأداء".

١٧ - وطلبت الوثيقة الختامية من الأمم المتحدة أن تضع توجيهات للبلدان الراغبة في القيام طوعاً باعتماد نهج "توحيد الأداء". والبرنامج جزء من فريق رفيع المستوى مشترك بين الوكالات تم تشكيله لدفع هذه المهمة قدماً تحت رعاية المجموعة الإنمائية. والإجراءات التشغيلية الموحدة هذه، المنظمة حول الركائز الست لنهج "توحيد الأداء" - وهي برنامج واحد، وإطار مشترك واحد للميزانية، وصندوق واحد، وقائد واحد، ومكتب واحد، وصوت واحد - ستوفر مجموعة توجيهات موحدة وستمكن البلدان المستفيدة من اتخاذ قرارات مستنيرة حول طرق تقديم مساعدة الأمم المتحدة.

١٨ - وفي السنة المشمولة بالتقرير السابق، تعاون البرنامج مع وكالات الأمم المتحدة في ٨٣ برنامجاً مشتركاً في ٤٧ بلداً، بزيادة عن عام ٢٠١٠ الذي أبلغ فيه البرنامج عن تعاونه في ٧٤ برنامجاً مشتركاً في ٤٥ بلداً. واشتملت الأنشطة على الصعيد القطري مع الشركاء على المشاركة في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقييمات المشتركة للأمن الغذائي وتنسيق الاستعداد لحالات الطوارئ وتدخلات التغذية والوجبات المدرسية.

١٩ - وواصل البرنامج مشاركته في تنفيذ تجربة "توحيد الأداء" في باكستان وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وموزامبيق؛ ودعم أيضاً البلدان التي اعتمدت طوعاً نهج "توحيد الأداء". وفي موزامبيق، واصل البرنامج قيادة خدمة اتصالات مبادرة "وحدة العمل في الأمم المتحدة". وترأس أيضاً إحدى مجموعات النتائج الإنمائية الثلاث لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، التي قامت بتعزيز التنسيق في مجالات الزراعة والحد من مخاطر الكوارث والعمالة والأمن الغذائي والمساعدة الإنسانية. وفي باكستان، دعم البرنامج وشركاؤه تعزيز نظم الإنذار المبكر وتقييمات المشاشة والمخاطر وكذلك تحسين البنية التحتية مثل بناء المستودعات.

٢٠ - وجرت مواءمة وثيقة لأنشطة البرنامج التجريبي لمبادرة "وحدة العمل في الأمم المتحدة" في رواندا مع الخطط الإنمائية الوطنية الحكومية التي تهدف إلى معالجة الفقر وانعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، شملت التدخلات مع شركاء الأمم المتحدة دعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، ومساعدة الحكومة من خلال تنمية القدرات في الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها، وتوفير المساعدة الغذائية والخدمات الأساسية للاجئين. وشارك البرنامج أيضاً في المراجعة الداخلية المشتركة لحسابات مبادرة "توحيد الأداء" في البلد.

٢١ - وبالإضافة إلى ذلك، بدأ البرنامج، تجربة لتبادل مراجعي الحسابات مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية حيث انضم مراجع حسابات تابع للصندوق إلى بعثة لمراجعة

الحسابات تابعة للبرنامج، كما شارك مراجع حسابات من البرنامج في بعثة لمراجعة الحسابات تابعة للصندوق.

تبسيط ممارسات الأعمال وتنسيقها

٢٢ - كان تنسيق وتوحيد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد القطري من مجالات التركيز الهامة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة. واستجابة للدعوة إلى تقديم مقترحات التي صدرت عن الفريق العامل المعني بتنسيق ممارسات الأعمال التابع للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة، أعد البرنامج مقترحا لمشروعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المشتركة يغطي ستة بلدان، من شأنه أن يساهم في صياغة استراتيجية مشتركة لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأمم المتحدة. وساهم البرنامج أيضا في عمل اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة في مجالات مثل الموارد البشرية وشؤون المالية والميزانية والمشتريات.

٢٣ - ومن خلال فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، تقاسم البرنامج الدروس المستفادة بشأن تنفيذ هذه المعايير.

الخدمات والمباني المشتركة

٢٤ - يتقاسم البرنامج حاليا ١١٣ مبنى مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وينفذ ما يقرب من نصف ترتيبات التقاسم هذه في المكاتب الفرعية، مما يشير إلى تعاون كبير فيما بين الوكالات في المباني على المستوى الميداني العميق. وقد اشترك البرنامج واليونسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة في المكاتب الجديدة في المدينة العالمية للخدمات الإنسانية المقدمة بدون إيجار من حكومة الإمارات العربية المتحدة. وفي بوتان، اضطلع البرنامج بدور فعال في تصميم "دار الأمم المتحدة" الجديدة، الذي بدأ في منتصف عام ٢٠١٢ على أرض ممنوحة من الحكومة.

٢٥ - وعمل البرنامج مع اليونسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومجلس المدونات الدولية على وضع الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية القائمة على الأداء لتصميم وتشبيد مباني مكاتب المنشآت العامة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية التي توفر المعايير التقنية لسلامة مكاتب المنشآت العامة وملاءمتها.

إدارة الأداء والمخاطر

٢٦ - طلبت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة أن يتقاسم البرنامج أفضل الممارسات في تنفيذ إطار جديد للرقابة الداخلية وبيان سنوي عن الرقابة الداخلية. ويؤكد هذا التبادل لأفضل الممارسات أهمية إدماج إدارة المخاطر في الحوار المتعلق بالأداء مع الهيئات التشريعية والدول الأعضاء وكذلك زيادة إدماج إدارة المخاطر في تخطيط البرامج.

٢٧ - وعُمت إدارة المخاطر بالفعل في إعداد عمليات البرنامج، ويقدم الدعم من البعثات المتكاملة إلى العمليات البارزة والمعقدة. وأنشئت شبكة من أنصار الأداء والتصدي للمخاطر في المكاتب الميدانية لرصد المخاطر وإجراءات التخفيف من حدتها. ووضع أيضا نظام قائم على الإنترنت لتتبع وتسجيل المخاطر تلقائيا من أجل زيادة المساعدة في تحليل المخاطر.

٢٨ - وأصدر البرنامج بيانا بشأن القدرة على تقبل المخاطر، وذلك كخطوة هامة نحو توفير رؤية مشتركة للمنظمة ككل ولأصحاب المصلحة بشأن فهم البرنامج للمخاطر.

إدارة الموارد والمساءلة

٢٩ - أعدت خطة البرنامج للإدارة (٢٠١٣-٢٠١٥) خلال عملية إعادة التنظيم الجارية في البرنامج. وهي تقدم هيكلًا للبرنامج أعيدت مواعيدته وتصف الإجراءات المطلوبة لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة والفعالية في بيئة العمل المتزايدة التعقيد.

٣٠ - وتمشيا مع الجهود المبذولة على نطاق المنظومة لتعزيز ممارسات الأعمال والشفافية والمساءلة، استمر تنفيذ التوصيات الناتجة عن تنقيح الإطار المالي للبرنامج. وتهدف هذه التوصيات إلى زيادة كفاءة وفعالية المساعدة الغذائية، وضمان التمويل الشفاف لأدوات من قبيل النقد والقوائم وبناء القدرات. ويضطلع البرنامج أيضا بالتعزيزات اللازمة لشبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات: أكملت المرحلة الأولى في عام ٢٠١٢، ومن المتوقع أن يبدأ تطبيق الحل الشامل للإطار المالي الجديد في عام ٢٠١٣.

٣١ - وتمشيا مع سياسة جديدة بشأن الكشف عن تقارير الرقابة، سيتم نشر المراجعات الداخلية للحسابات وتقارير التفتيش على موقع البرنامج على الإنترنت. وانضم البرنامج أيضا إلى مبادرة شفافية المعونة الدولية، مما يشير إلى التزام بالشفافية وبالمعايير الدولية الموحدة لنشر بيانات المعونة.

٣٢ - وعزز مرفق الشراء الآجل من قدرة البرنامج على الاستجابة في حالات الطوارئ بشكل كبير. وفي أزمة منطقة الساحل، حققت المكاتب القطرية خفضا قدره ٥٦ يوما في

المتوسط في مهلة التوريد. وعموماً، حققت المكاتب القطرية التي تشتري من المخزون المؤسسي المشترك خفضاً قدره ٦٢ يوماً في المتوسط.

تمويل الأنشطة التنفيذية^(١)

٣٣ - في تشرين الثاني/نوفمبر، كان من المتوقع أن يبلغ تمويل البرنامج للسنة ما قدره ٣,٧٥ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة مقابل الاحتياجات المقدرة بما مجموعه ٦,٨٧ بلايين دولار. وقد أكد البرنامج مساهمات قدرها ٣,٥ بلايين دولار من ٩٨ مصدراً، بما في ذلك ٩٠ مانحاً حكومياً. ورغم التحديات المالية العالمية، شهد عام ٢٠١٢ أول زيادة في تمويل البرنامج منذ عام ٢٠٠٨، حيث قدم أكثر من ٥٠ مانحاً تمويلًا في عام ٢٠١٢ يزيد عن عام ٢٠١١، وقدم ٢٩ مانحاً مبالغ قياسية. وكان أكبر ٢٠ مانحاً حكومياً للبرنامج: الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والمفوضية الأوروبية، والمملكة المتحدة، واليابان، وأستراليا، وألمانيا، والسويد، والبرازيل، وهولندا، وسويسرا، والنرويج، والاتحاد الروسي، والدايمرك، وفرنسا، وفنلندا، وباكستان، وهندوراس، والعراق، وأيرلندا.

٣٤ - وقدمت ٣٩ حكومة مستفيدة أعلى مستوى على الإطلاق من المساهمات إذ بلغت ١٤٠ مليون دولار أي ٤ في المائة من مجموع المساهمات؛ ومن أصل هذه المساهمات، خصص مبلغ ١٣١ مليون دولار إلى عمليات داخل البلدان المستفيدة نفسها.

٣٥ - وظلت الحاجة إلى تأمين تمويل مرن ويمكن التنبؤ به أولوية عالية، استناداً إلى مبادئ المنح الإنسانية السليمة وإعلان باريس. واستمر البرنامج في العمل مع الشركاء الحكوميين على اتفاقات شراكة استراتيجية متعددة السنوات، حيث كانت النرويج آخر الجهات الموقعة. وبحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، كان التمويل المتعدد السنوات قد ازداد ليبلغ ٣٩١ مليون دولار - ١١ في المائة من إجمالي المساهمات - مقارنة بنسبة ٤ في المائة في عام ٢٠١٠.

٣٦ - وتتيح المساهمات المتعددة الأطراف الاستجابة المبكرة وتوفر في الوقت نفسه المرونة اللازمة لتخصيص التمويل للحالات التي تكون في أمس الحاجة إليه؛ وقدم ٣٨ مانحاً ٤٠٥ ملايين دولار من التمويل المتعدد الأطراف (١٢ في المائة من مجموع المساهمات). وظل حساب الاستجابة العاجلة يشكل قناة حاسمة للتمويل المتعدد الأطراف في عام ٢٠١٢، مما سهل الاستجابات السريعة في منطقة الساحل والقرن الأفريقي وللأزمة السورية، وفي جملة أمور. وورد ما مجموعه ٤٣ مليون دولار لحساب الاستجابة العاجلة.

(١) وردت جميع إحصاءات عام ٢٠١٢ في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

٣٧ - وتلقى البرنامج ١٩٣ مليون دولار من مصادر تمويل المانحين المتعددين. وقدم الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، الذي يعد من أهم مصادر تمويل البرنامج منذ إنشائه، أكثر من ١٣٤ مليون دولار، مما يمثل الجانب الأعظم من الدعم المقدم من صناديق المانحين المتعددين، وكثيراً ما تم ذلك بناءً على أول نداء لمواجهة الطوارئ. وقدم مبلغ آخر قدره ٢٦ مليون دولار من خلال آليات تمويل إنسانية مجمعة على الصعيد القطري. كما تلقى البرنامج ٧,٢ ملايين دولار في عام ٢٠١١ وأكثر من ١٢ مليون دولار في عام ٢٠١٢ من خلال نافذة التمويل الموسعة التابعة لمبادرة "توحيد الأداء".

٣٨ - وفي سياق جهد متواصل لتحديد آليات مبتكرة للتمويل، يعمل البرنامج على استكمال اتفاقيين لأنشطة الغذاء مقابل التعليم، وذلك على غرار التجربة الناجحة لتحويل الديون لتمويل التنمية بين مصر وإيطاليا.

٣٩ - وسمحت ترتيبات التوأمة للبرنامج بجمع مساهمات عينية توازي قيمة أموال المانحين من الحكومات المضيفة والمانحين الجدد من أجل ضمان الاسترداد الكامل لتكاليف النقل والتوزيع والرصد. وتم تأكيد ترتيبات توأمة بقيمة ٢٣٤ مليون دولار حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. واشتمل ذلك على مساهمات نقدية قيمتها ١١٠ ملايين دولار وتوأمتها بكمية ٢٨١ ٠٠٠ طن متري من المساهمات العينية التي تبلغ قيمتها ١٢٤ مليون دولار من ١٦ بلداً.

٤٠ - وكان من المتوقع أن تصل تبرعات القطاع الخاص إلى ٥٥ مليون دولار في نهاية عام ٢٠١٢، واستمرت زيادة حجم قاعدة داعمي البرنامج بواسطة البريد الإلكتروني، حيث سجلت نسبة نمو قدرها ٤٩ في المائة في عام ٢٠١٢.

إصلاح المساعدة الإنسانية

٤١ - بدأ التنفيذ الميداني لجدول أعمال التحول للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ووضعت مبادئ توجيهية عملية في عام ٢٠١٢. وكانت مجالات التركيز الرئيسية الثلاثة هي القيادة في المساعدة الإنسانية والتنسيق والمساءلة. وجلب البرنامج ثروة من الخبرة للعناصر هذه في جدول أعمال التحول، مما ضمن أن تعالج هذه العناصر بصورة بناءة نقاط الضعف التي تم تحديدها وأن يوجه التنسيق نحو تمكين تسليم المساعدات الإنسانية.

٤٢ - ووضعت بروتوكولات للإعلان الخاص بالاستجابة على نطاق المنظومة لحالة الطوارئ من المستوى ٣ إلى جانب اختصاصات تمكينية لمنسقي الشؤون الإنسانية خلال الأشهر الثلاثة الأولى من الاستجابة. وقد أعدت قائمة منسقي الشؤون الإنسانية من

المستوى ٣ والتي تضم اثنين من كبار المديرين في البرنامج. وتم اختبار آلية الاستجابة العاجلة المشتركة بين الوكالات لتيسير النشر السريع للموظفين لدعم القيادة والتنسيق للاستجابة لطوارئ المستوى ٣. ويتمثل الشغل الشاغل في نشر الموظفين بسرعة في انتظار تقديرات أكثر شمولاً للدعم المطلوب.

٤٣ - وثمة عنصر آخر لجدول أعمال التحول يتمثل في العمل مع الشركاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لإعداد نموذج مرجعي لتنسيق المجموعات، يوفر توجيهات بشأن نهج المجموعات في مجالات مثل تنشيط المجموعات وترتيبات الإدارة والقيادة ورصد الأداء.

٤٤ - وتؤيد مبادئ اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات خمسة التزامات بشأن المساءلة تجاه السكان المتضررين، ووافقت على إدراجها في السياسات التنظيمية وفي المبادئ التوجيهية وعلى الترويج لها لدى الشركاء التنفيذيين. وارتبطت دورة البرامج الإنسانية بالخطوة الاستراتيجية للمساعدة الإنسانية خلال عام ٢٠١٢، مما نتج عنه زيادة تعزيز المساءلة.

٤٥ - وفي نيسان/أبريل، أصبح البرنامج رئيساً مشاركاً مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لفرقة العمل المعنية بتقدير الاحتياجات التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وستساعد هذه المجموعة على نشر التقديرات المنسقة للاحتياجات وتوفير الدعم التقني لأداة التقدير الأولي السريع المتعدد القطاعات ودعم تنمية القدرات.

٤٦ - وكان لدى البرنامج خمسة موظفين في قائمة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات للمنسقين المقيمين في عام ٢٠١٢، من بينهم سيدة واحدة.

٤٧ - وفي عام ٢٠١٢، استضاف البرنامج لأول مرة اجتماع مديري اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وإطلاق عملية النداءات الموحدة لعام ٢٠١٣. وانضم الأمين العام لمنظمة كاريتاس الدولية إلى منسق الإغاثة في حالات الطوارئ لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وإلى المديرية التنفيذية للبرنامج في هذا الحدث الأخير.

٤٨ - وشارك البرنامج في جميع النداءات الإنسانية الـ ٢٧ في عام ٢٠١٢، وهي تشمل ٢٠ نداءً موحداً ونداءاً واحداً عاجلاً. وبلغ مجموع الاحتياجات من إطار النداءات الموحدة لعام ٢٠١٢ ٨,٨ بلايين دولار، تستأثر احتياجات البرنامج بنسبة ٣٦ في المائة منها. وأمن البرنامج موارد بنسبة ٨٢ في المائة من احتياجاته، بما في ذلك في إطار نداءات عام ٢٠١٢.

٤٩ - وكان البرنامج مشاركاً نشطاً في اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية التي تدعم التواصل والتنسيق على مستوى رفيع بين وكالات الأمم المتحدة بشأن القضايا الإنسانية.

ويشارك البرنامج مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في رئاسة الفريق العامل المشترك المعني بقضايا الانتقال التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية.

٥٠ - وقامت مجموعة الأمن الغذائي العالمي التي يشترك في قيادتها البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة وتشارك فيها نحو ٣٥ منظمة، بدعم ما يصل إلى ٤٠ نظاما وطنيا للتنسيق. وأدت زيادة مشاركة الوكالات الرائدة والشراكات إلى أن تصبح المجموعة أداة فعالة للاستجابة الإنسانية في مجال الأمن الغذائي. وفي الصومال، يجري تنفيذ أنشطة المجموعة مع أكثر من ٤٠٠ شريك وتشارك المجموعة الصومالية للأمن الغذائي أيضا في قدرات القيادة المحلية على الصعيد دون الوطني. وفي أفغانستان، أبرز تعاون البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة مع وكالة المعونة الأفغانية، وهي منظمة غير حكومية، الفوائد من تقاسم مسؤوليات إدارة المجموعات، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين الدعوة وإدارة أفضل للمعلومات.

٥١ - وخلص تقييم المجموعة العالمية للوجستيات لعام ٢٠١٢، الذي كلف بإجرائه البرنامج واليونيسيف وهولندا، إلى أن عمليات مجموعة اللوجستيات تؤدي إلى تحسين تنفيذ البرامج. وبناءً على توصية من التقييم، وضعت مجموعة اللوجستيات خطة استراتيجية تهدف إلى تعزيز الفعالية. وأشركت المجموعة العديد من شركاء المساعدة الإنسانية والشركاء من القطاع الخاص في دعم العمليات في منطقة الساحل والصومال وجنوب السودان واليمن.

٥٢ - وواصلت مجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ التي يقودها البرنامج شراكتها مع شبكة emergency.lu، وهي شراكة بين القطاعين العام والخاص بدأتها حكومة لكسمبرغ لتوفير البنية التحتية والخدمات الساتلية لمجتمع المساعدة الإنسانية الدولي. ونشرت هذه المنصة المتكاملة المعنية بالاتصالات في حالات الطوارئ في كل من مالي وجنوب السودان، وتوفر الإنترنت والاتصالات الصوتية وخدمات التنسيق بالجمان إلى أكثر من ٣٠٠٠ عامل في مجال المساعدة الإنسانية.

٥٣ - ويقدم مستودع الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية حلولا شاملة لسلاسل الإمداد إلى ٥١ شريكا من شركاء المساعدة الإنسانية؛ وقدم في عام ٢٠١٢ مواد إغاثة وخدمات لوجستية بلغت قيمتها ٣٠ مليون دولار. وتمت زيادة تعزيز قدرة المستودع على الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها بإكمال مبان في سوبانغ، ماليزيا؛ ونقل مستودع دبي إلى المدينة العالمية للخدمات الإنسانية في الإمارات العربية المتحدة؛ وإقامة فرع لمستودع الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية في لاس بالماس، إسبانيا.

٥٤ - وعملت خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية في ١٤ بلدا، بما في ذلك أفغانستان وجنوب السودان والصومال ومالي واليمن. وقدمت خدماتها الجوية إلى

٤٠٠ وجهة ولصالح ٨٧٠ من المنظمات الإنسانية والجهات المانحة والهيئات الإعلامية. وظل بناء القدرات بين موظفي البرنامج ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية والحكومات نقطة تركيز رئيسية في الجهود الجوية للبرنامج على الصعيد المحلي، بتدريب أكثر من ٢٨٠ شخصا في تخصصات الطيران. ودخل البرنامج في شراكة استراتيجية مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتعزيز كفاءة الخدمات الجوية للمساعدة الإنسانية في غرب أفريقيا وزيادة التعاون في مجال الطيران.

٥٥ - وأجرى البرنامج، بالتعاون مع برنامج بحوث السياسات الإنسانية والتراعات في جامعة هارفارد، دورة تدريبية بشأن التخطيط المتكامل للبعثات من أجل تعزيز عمله في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال.

٥٦ - وقدم البرنامج، بوصفه عضوا في الفريق التوجيهي المعني بالتكامل الذي تتأهله إدارة عمليات حفظ السلام، خبراء تقنيين لإجراء استعراض مشترك بين الوكالات للسياسات والتوجيهات المتعلقة بالتخطيط المتكامل في الميدان.

الاتساق في تحقيق الأمن الغذائي

الأمن الغذائي العالمي

٥٧ - واصلت لجنة الأمن الغذائي العالمي، التي تضم أمانتها البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تعزيز دورها كأبرز منصة حكومية دولية ودولية متعددة أصحاب المصلحة معنية بالأمن الغذائي والتغذية.

٥٨ - وكان البرنامج جزءا من الجهود الرامية إلى إقرار المبادئ التوجيهية الطوعية للإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، وهي المرجع العالمي والتوجيهات الرئيسية في هذا الموضوع، وذلك بهدف تحقيق الأمن الغذائي للجميع ودعم أعمال الحق في غذاء كاف.

٥٩ - وخلصت الدورة التاسعة والثلاثون للجنة الأمن الغذائي العالمي إلى عدة نتائج هامة، منها: سياسة تربط الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي؛ وتأييد الصيغة الأولى للإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية؛ ومقترحات إعداد خطة عمل لمواجهة انعدام الأمن الغذائي في الأزمات الممتدة؛ والاتفاق على وضع مبادئ للاستثمار الزراعي المسؤول. ومتابعة لتقارير فريق الخبراء الرفيع المستوى التابع للجنة، نظم البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة مائدة مستديرة للسياسات في هذه الدورة بشأن الحماية الاجتماعية من أجل الأمن الغذائي وأخرى بشأن الأمن الغذائي وتغير المناخ، وقد أسفرتا عن توصيات أساسية.

٦٠ - وواصل البرنامج وشركاؤه معالجة أثر ارتفاع أسعار الأغذية وتقلبها على أشد الفئات ضعفاً، وذلك في إطار فرقة العمل الرفيعة المستوى التابعة للأمين العام المعنية بالأمن الغذائي العالمي. وقد لعبت هذه الفرقة دوراً رئيسياً لضمان التنسيق والاتساق بين أعضائها فيما يتعلق بارتفاع أسعار الأغذية وكذلك بخصوص تقدير المخاطر والأثر الإنساني والآثار على البرامج والسياسات وإعداد مواقف عامة. كما قامت الفرقة بإعداد رسائل مشتركة لأغراض ريو ٢٠+ وعملية ما بعد عام ٢٠١٥.

٦١ - وتحققت أيضاً نتائج هامة تحت الرئاسة المكسيكية لمجموعة العشرين. وعمل البرنامج مع الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها ومع فرقة العمل الرفيعة المستوى التابعة للأمين العام المعنية بالأمن الغذائي العالمي على الترويج لقضايا الحماية الاجتماعية فضلاً عن الأمن الغذائي والتغذية. وشملت نتائج العمل الإنمائي لمجموعة العشرين إنشاء مجلس التعاون المشترك بين الوكالات للحماية الاجتماعية وإعادة التزام المجموعة بإزالة القيود المفروضة على التصدير والضرائب الباهظة على الأغذية التي يشتريها البرنامج لأغراض إنسانية.

٦٢ - وواصل البرنامج أيضاً المساهمة في عمل نظام معلومات الأسواق الزراعية، وهو مبادرة لمجموعة العشرين لتعزيز الشفافية في أسواق الأغذية وحفز التنسيق بين تدابير السياسات في الاستجابة لتقلبات الأسعار الدولية. ويشتمل هذا النظام على قاعدة بيانات توفر إحصاءات عن جانبي العرض والطلب لسلع أساسية معينة تتعلق بالبلدان المشاركة، وأداة لرصد السوق للحصول على معلومات عن أحوال الأسواق العالمية للحبوب.

٦٣ - ويشكل "التحالف الجديد من أجل الأمن الغذائي والتغذية"، الذي أُعلن عنه في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية المعقود في أيار/مايو ٢٠١٢، شراكة بين القادة الأفارقة وبلدان مجموعة الثمانية والقطاع الخاص لتحقيق الأمن الغذائي العالمي. ويشارك البرنامج في التحالف الجديد في إثيوبيا وبوركينا فاسو وجمهورية تنزانيا المتحدة وغانا وكوت ديفوار وموزامبيق، وهو يعمل، من بين أمور أخرى، على فرص تقديم الدعم لأدوات مبتكرة لإدارة المخاطر لحماية الفقراء والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، وعلى تدابير لتحسين الوضع التغذوي للنساء والأطفال من خلال تدخلات تستند إلى خبرة القطاع الخاص.

٦٤ - ووقّع ١٨ بلداً في جوهانسبرغ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ على اتفاق أنشئت بموجبه "القدرة الأفريقية على مواجهة المخاطر" - وهو مشروع رائد للتأمين ضد مخاطر الطقس - باعتبارها وكالة متخصصة تابعة للاتحاد الأفريقي. وتكتسب هذه الآلية الجديدة أهمية خاصة في ضوء الجفاف في القرن الأفريقي والأزمة الراهنة في منطقة الساحل، وسيكون بإمكانها توفير التأمين إلى البلدان في عام ٢٠١٣.

٦٥ - واشتملت مساهمة البرنامج في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول لأقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ على أدوات مبتكرة للمساعدة الغذائية مثل تنفيذ تدخلات النقد والقوائم في ٢٧ من أقل البلدان نمواً في عام ٢٠١٢. وساعد البرنامج أيضاً الحكومات الوطنية على: تقييم إمكانات الإنتاج المحلي من الأغذية المغذية؛ وشراء الأغذية؛ وتدابير من قبيل ترتيبات التوأمة. ولا تزال سياسات البرنامج وقواعده وأنظمتها تسمح باتخاذ تدابير مالية خاصة ومنح استثناءات عن التكلفة لأقل البلدان نمواً. وأنشأ البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الفريق العامل المعني بالزراعة والأمن الغذائي والتغذية والتنمية الريفية لدعم تنفيذ برنامج عمل اسطنبول.

الاتساق والتعاون في مجال التغذية

٦٦ - يستضيف البرنامج أمانة شراكة "ريتش"، وهي مبادرة للقضاء على جوع الأطفال ونقص تغذيتهم. كما أن المديرية التنفيذية للبرنامج عضو في مجموعة قيادة مبادرة تحسين مستوى التغذية، التي تمثل شبكة أوسع تشمل كلا من شراكة "ريتش" واللجنة الدائمة للتغذية. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، ترأس البرنامج اللجنة الدائمة للتغذية، حيث يتعاون البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وغيرها من المنظمات الشريكة على تنسيق التوجيهات التقنية والسياساتية في مجال التغذية.

٦٧ - وفي عام ٢٠١٢، وسعت شراكة "ريتش" نطاق عملها ليشمل ١٢ بلداً، كلها من البلدان التي تنفذ مبادرة تحسين مستوى التغذية. وفي هذه البلدان، تعزز شراكة "ريتش" قدرات الحكومات لتوسيع نطاق إجراءات التغذية وتحسين إدارة التغذية. وقد تم تدريب ونشر أكثر من ٢٠ ميسراً تابعاً للشراكة في البلدان الـ ٢١ كافة، وهم يقومون بتحليلات لأصحاب المصلحة المتعددين لسد الثغرات النظامية.

٦٨ - وواصل البرنامج، بما يتماشى مع سياسته التغذوية لعام ٢٠١٢، التوسع في تطوير واستخدام المنتجات التغذوية المتخصصة وتوسيع نطاق التغطية خلال الأيام الألف الأولى الحرجة بدءاً من الحمل حتى سن السنتين. وزاد عدد الأطفال دون سن السنتين الذين يتلقون المنتجات التغذوية المتخصصة من ٥٠.٠٠٠ في عام ٢٠٠٨ إلى ٣,٢ ملايين في عام ٢٠١١.

٦٩ - وفي أفغانستان، دخل البرنامج في شراكة مع التحالف العالمي لتحسين التغذية في أفغانستان لإنتاج منتجات غذائية مغذية مكونة من اللوز لعلاج الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية؛ وكان نصف مكوناتها من مصادر محلية. وفي إثيوبيا، كان البرنامج جزءاً من شراكة مبتكرة بين القطاعين العام والخاص مع المزارعين والمصنعين المحليين لتطوير منتج غذائي مغذي للأطفال باستخدام الحمص المنتج محلياً. البرنامج عضواً أيضاً في المجموعة

الاستشارية للخبراء المعنيين بالتوجيهات في مجال التغذية التابعة لمنظمة الصحة العالمية والتي تسهم في تنسيق المبادئ التوجيهية العالمية بشأن تدخلات التغذية، بما في ذلك ما يتصل بعلاج سوء التغذية الحاد المعتدل بين الأطفال، وتوفير التغذية للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية ومرض السل.

٧٠ - وفي عام ٢٠١٢، واصل البرنامج مساهمته في الأهداف الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من خلال العمل مع عشر جهات أخرى تشترك في رعاية هذا البرنامج. وأنشأ البرنامج فرقة عمل مشتركة معنية بالأغذية والتغذية وفيروس نقص المناعة البشرية، تشجع على إدماج الأغذية والتغذية في الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية. وقدم البرنامج دعماً لبرامج فيروس نقص المناعة البشرية والسل في ٣٨ بلداً في عام ٢٠١١، حيث وفر الدعم الغذائي والتغذوي إلى ٢,٣ مليون مستفيد^(٢). وتمخض نجاح البرنامج في التعاون مع الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والشركاء، وتصميمه وتنفيذه الفعال لبرامج فيروس نقص المناعة البشرية والسل عن فتح فرص جديدة للتمويل. وفي سوازيلند، تلقى البرنامج ٩ ملايين دولار كمنح من الصندوق العالمي من خلال المجلس الوطني للاستجابة لحالات الطوارئ المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وذلك لبرنامج مبتكر لمدة سنتين يستهدف الأيتام وغيرهم من الأطفال الضعفاء.

٧١ - وسيعمل "المؤتمر الدولي المعني بالتغذية + ٢١ عاما بعد الانعقاد" لعام ٢٠١٣ الذي تنظمه منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية على جمع صانعي السياسات والمؤسسات العالمية والإقليمية والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص لتحديد خيارات السياسات وتقديم توجيهات مؤسسية. والبرنامج عضو في اللجنة التوجيهية للمؤتمر التي أنشئت عام ٢٠١٢ لدعم عملية التخطيط.

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٧٢ - مَوَّلَ صندوق الابتكارات الجنسانية التابع للبرنامج منذ إنشائه في عام ٢٠١٠، ٤١ مشروعاً في ٣٥ بلداً بدعم من أستراليا وألمانيا والقطاع الخاص؛ وجرى تمويل ١٠ من هذه المشروعات خلال عام ٢٠١٢. ويتيح الصندوق للبرنامج الترويج لمبادرات بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني والمساواة بين الجنسين، وتعزيز الشراكات على الصعيد القطري.

٧٣ - وفي عام ٢٠١٢، قدم الصندوق الدعم إلى مشروع ابتكاري لتحليل المخاطر القائمة على المجتمعات يراعي المساواة بين الجنسين في زامبيا. وفي بوليفيا، تم تدريب الرجال والفتيان

(٢) أرقام ٢٠١٢ لم تكن متاحة عند وضع الصيغة النهائية لهذه الوثيقة.

من الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي والمتأثرة بحالات الطوارئ في مجال رعاية الأطفال والتغذية، مما أدى إلى زيادة مشاركتهم في المسؤوليات المتعلقة بالأغذية والتغذية. وفي الجنوب الأفريقي، نُفذ مشروع للكشف عن العنف الجنساني ومنعه والتخفيف من آثاره في عمليات البرنامج.

٧٤ - وبدعم من الوكالة الكندية للتنمية الدولية ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، يعمل البرنامج على تحسين الإبلاغ عن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واعتمد مؤشر المساواة بين الجنسين التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لضمان إدماج القضايا الجنسانية في جميع المشاريع. وأجري تدريب على تحليل القضايا الجنسانية ومؤشر المساواة بين الجنسين للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في عام ٢٠١٢، مما زود أكثر من ١٠٠ من موظفي البرنامج بالمعارف والمهارات اللازمة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في عملهم.

٧٥ - وواصل البرنامج المشاركة في الشبكات المشتركة بين الوكالات المعنية بالمساواة بين الجنسين، وذلك على المستويين التنفيذي والتشغيلي، بما في ذلك اللجنة التنفيذية للسلام والأمن وفرقة العمل التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بالحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسين. وعين أحد كبار موظفي الاتصال لفرقة العمل وأعدت خطة عمل للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وأنشأ البرنامج فريقاً استشارياً للتصدي للاستغلال والاعتداء الجنسين في عملياته.

٧٦ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن البرنامج عضو في الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ويشارك في نشر خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويتسق إطار المساءلة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني، الذي يُحمّل كبار المديرين مسؤولية ضمان إدماج القضايا الجنسانية في عمل البرنامج، مع خطة العمل هذه.

٧٧ - واستمر التعاون بشأن القضايا الجنسانية بين البرنامج والوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقراً لها وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وذلك في مجالات منها تنمية القدرات والبرمجة المشتركة والأحداث المشتركة. وفي آذار/مارس ٢٠١٢، استضاف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية اليوم الدولي للمرأة باسم الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها. واستضاف البرنامج المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لمناقشة البرنامج المشترك "تعزيز التقدم نحو التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية"، الذي بدأ تنفيذه في عام ٢٠١٢. ويهدف هذا البرنامج

المشترك البالغة مدته خمس سنوات إلى تحسين سبل عيش النساء والفتيات الريفيات في إثيوبيا ورواندا وغواتيمالا وقيرغيزستان وليبيريا ونيبال والنيجر، وإلى الدفاع عن حقوقهن.

التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها

٧٨ - استمر البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في تعزيز التعاون خلال عام ٢٠١٢ على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، بما في ذلك تحسين الحوار بين الإدارات العليا بشأن الإصلاح الجاري في الوكالات الثلاث. وحددت استراتيجية البرنامج "الوفاء بالغرض" شراكات استراتيجية - بما في ذلك بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها - باعتبارها واحدة من مواضيعها السبعة ذات الأولوية. وسيستمر الحوار بشأن مواصلة تعزيز الشراكات مع إعداد البرنامج لخطته الاستراتيجية الجديدة.

٧٩ - وتعاون البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة في ٨٦ مشروعا في ٥٠ بلدا، بما في ذلك مشاريع زراعية وأفرقة مواضيعية مشتركة معنية بالأمن الغذائي وتقييمات مشتركة. وتعاون البرنامج والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في ٩ مشاريع في ١١ بلدا، أساسا من خلال الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل التدريب وبرامج الائتمانات البالغة الصغر^(٢).

٨٠ - وفي محاولة للتخفيف من آثار الجفاف في شرق كينيا، تنفذ الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها مشروعا لتحسين القدرة على مواجهة الكوارث وتعزيز المساواة بين الجنسين. وقد جمعت هذه الوكالات مواردها في موزامبيق من خلال مبادرة "وحدة العمل في الأمم المتحدة" لدعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في الوصول إلى الأسواق. ونتيجة لذلك، زادت الفوائض التي يمكن أن يسوقها ٣٣ ٠٠٠ مزارع بنسبة تصل إلى ٣٠ في المائة. وسيستمر التعاون على الصعيد القطري في إطار "برنامج تعجيل تحقيق الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية" الذي يموله الاتحاد الأوروبي، والذي يهدف إلى تعزيز سبل العيش من خلال تحسين استخدام الأغذية المغذية.

٨١ - واشترك البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة في تنفيذ بعثات لتقديم المحاصيل والأمن الغذائي في إثيوبيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجنوب السودان وكمبوديا.

٨٢ - وبناءً على قرارات لجنة الأمن الغذائي العالمي، نظم البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية منتدى الخبراء الرفيع المستوى بشأن انعدام الأمن الغذائي في الأزمات الممتدة؛ وسيسترشد باستنتاجات هذا المنتدى وتوصياته الفريق العامل المنشأ للمضي قدما بهذه العملية. ويشمل ذلك إعداد خطة عمل للأمن الغذائي في البلدان التي تشهد أزمات ممتدة.

٨٣ - وفي إطار الاستراتيجية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي بشأن نظم المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذوي، أطلق البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة والمعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية شبكة معلومات الأمن الغذائي بهدف مساعدة البلدان والأقاليم على تعزيز نظمها لمعلومات الأمن الغذائي.

٨٤ - وواصل البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة والشركاء الآخرون التعاون من خلال اللجنة التوجيهية للنظام المتكامل لتصنيف مراحل الأمن الغذائي، من أجل تنفيذ هذا النظام. وفي أيلول/سبتمبر، تم إصدار نسخة جديدة ويسر البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة التدريب والتحليل فيما يتعلق بهذا النظام في عدة بلدان تعمل فيها المنظمتان.

٨٥ - ومن خلال مرفق إدارة مخاطر الطقس المشترك بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبرنامج، بدأت الوكالتان بحثاً مشتركاً بشأن استخدام تكنولوجيات الاستشعار عن بعد لتأمين مؤشر الطقس دعماً لصغار المزارعين. وعمل البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة مع منظمات غير حكومية شريكة لتعزيز التعاون بشأن القضايا الحضرية من خلال فرقة العمل المعنية بالتصدي للتحديات الإنسانية التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وخلال المنتدى الحضري العالمي لعام ٢٠١٢ المعقود في نابولي، إيطاليا، استضاف البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة حدثاً بشأن التحديات التي تواجه تقييم الاحتياجات ومساعدة الناس في المناطق الحضرية.

٨٦ - وتعتبر تقارير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم جانبا منتظما من جوانب التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها، وعُرض تقرير عام ٢٠١٢ في الدورة التاسعة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر. واستضافت هذه الوكالات أيضاً حدثاً جانبياً مع الاتحاد الأوروبي في الدورة التاسعة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي لمناقشة مسائل منها كيف يمكن وضع بيان النوايا لعام ٢٠١١ - وهو إطار للتعاون - موضع التنفيذ. ويعد برنامج الحوكمة العالمية للحد من الجوع مثلاً أولياً على التعاون بموجب هذا الإطار.

٨٧ - وواصلت الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها تحسين التعاون الإداري من خلال فريق المشتريات المشترك الذي يركز على العطاءات المشتركة. ومن المنتظر تحقيق وفورات مجمعة بنسبة ٣ في المائة من قيمة العقود. وإلى جانب الوفورات والكفاءة الإدارية، تم تحديد منصات جديدة للتعاون المشترك بين الوكالات وفرص لتنسيق اللوائح والإجراءات.

تنمية القدرات

٨٨ - أعد البرنامج، في عام ٢٠١٢، مجموعة من المواد التوجيهية لتنمية القدرات، بما في ذلك مجموعة أدوات لمساعدة المكاتب القطرية على العمل بصورة أكثر استراتيجية. وقد تم تصميم مؤشر القدرات الوطنية، وهو إطار جديد لتنمية قدرات الرصد والتقييم، وهو الآن مدرج في إطار النتائج الاستراتيجية للبرنامج. ويهدف هذا المؤشر إلى معرفة التقدم المحرز في مجال تنمية القدرات، ويعمل بمثابة أداة لتصميم أنشطة تنمية القدرات.

٨٩ - واشتملت الجهود المبذولة لتيسير تبادل المعارف على توثيق أفضل الممارسات في مجال تنمية القدرات وتسليم برامج الأمن الغذائي التي يشترك فيها البرنامج إلى الشركاء من الحكومات الوطنية. ونشرت هذه المعلومات على المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية من خلال دليل توجيه البرامج.

التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

٩٠ - اضطلع البرنامج وحكومة شيلي في عام ٢٠١٢ بمبادرات لتعزيز القدرات في مجال التغذية والأمن الغذائي مع حكومات إكوادور وباراغواي وغواتيمالا ونيكاراغوا وهايتي وهندوراس. واضطلع موظفو المكتب الإقليمي والمكتب القطري في هندوراس ببعثة مشتركة مع المسؤولين المكسيكيين إلى مركز الامتياز لمكافحة الجوع في البرازيل التابع للبرنامج من أجل تبادل المعارف بشأن مبادرات التغذية المدرسية.

٩١ - وبدأ أيضا مركز الامتياز التابع للبرنامج أعمال تنمية القدرات مع بنغلاديش وتيمور - ليشتي وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا والسنغال وغانا وغينيا - بيساو ومالي وملاوي وموزامبيق والنيجر وهايتي. واستضاف المركز زيارات دراسية من ١٥ بلدا واستقبل ١٧ بعثة واستضاف ٢٠٠ من ممثلي الحكومات. وتم إرسال بعثات إلى ١١ بلدا ووضعت خطط العمل لتحديد ما ينبغي من متابعة.

٩٢ - وأطلق برنامج "الشراء من الأفريقيين من أجل أفريقيا" الذي يضم البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة والبرازيل والمملكة المتحدة في برازيليا في تموز/يوليه ٢٠١٢. ويدعم هذا البرنامج المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في تحقيق الانتعاش الزراعي ويشترى ويوزع الأغذية المحلية ويعزز التعلم.

٩٣ - وأنشأت رابطة أمم جنوب شرق آسيا نظام لوجستيات لحالات الطوارئ في الكوارث في عام ٢٠١٢ لتعزيز قدرات الاستعداد للكوارث والاستجابة لها في الإقليم. ويتولى الآن مستودع الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية في سوبانغ، ماليزيا،

مسؤولية إدارة مخزون مواد إغاثة من رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وهذا المخزون، الذي مولته في المقام الأول حكومة اليابان، سيوفر موارد للبلدان الرابطة في حالة الأزمات وسيتمكن البلدان المشاركة من الاستجابة بصورة مشتركة وبمساعدة بعضها البعض.

مبادرات الشراكة

المنظمات غير الحكومية

٩٤ - كان التمثيل الجغرافي لمشاورة الشراكة السنوية التي أجراها البرنامج في عام ٢٠١٢ أوسع نطاقاً من حيث المنظمات غير الحكومية مما كان عليه في السنوات الماضية. ووضع الشكل الجديد للمنظمات غير الحكومية الشريكة للبرنامج في موقع القيادة وسمح بإجراء حوار استراتيجي أكثر صراحة ركز على توصيات عملية، تم إطلاع أعضاء المجلس التنفيذي للبرنامج عليها. ويقر البرنامج بالحاجة إلى تحسين شراكته مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية، بما في ذلك زيادة التشاور لتحقيق المزيد من المشاركة القوية المفتوحة في تصميم البرامج ووضع طرائق مبتكرة للعمل الجماعي.

٩٥ - وبدأ البرنامج ومنظمة أوكسفام أميركا تعميم مبادرة القدرة على مواجهة الكوارث في الريف (R4) في السنغال في عام ٢٠١٢. والمبادرة هي شراكة استراتيجية بين البرنامج وأوكسفام أميركا تدعمها وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة وشركة Swiss Re ومؤسسة روكفلر. وتهدف المبادرة إلى اختبار نهج متكامل لإدارة المخاطر يجمع شبكات الأمان والحد من أخطار الكوارث المجتمعية والتأمين البالغ الصغر والائتمان والوفورات.

٩٦ - وعمل البرنامج أيضاً مع "شراكة التعلم في مجال التحويلات النقدية" التي اشتركت في رعايتها منظمة أوكسفام بريطانيا العظمى والصليب الأحمر البريطاني ومنظمة إنقاذ الطفولة والمجلس النرويجي للاجئين والمنظمة الدولية للعمل على مكافحة الجوع على تطوير تدريب بشأن برجة التحويلات النقدية والقوائم.

٩٧ - وفي النيجر، أجرى البرنامج ومنظمة أطباء بلا حدود ومنظمة Epicentre بحثاً عن آثار مختلف النهج العامة على مستويات سوء التغذية الحاد بين الأطفال دون سن السنتين وأسرههم. ومن المنتظر أن توجه نتائج هذه الدراسة برجة التغذية على نطاق واسع.

٩٨ - وفي عام ٢٠١١^(٢)، تعاون البرنامج مع أكثر من ٢١٠٠ من المنظمات غير الحكومية - ٩٠ في المائة منها منظمات محلية - والكثير من الشركاء الآخرين من الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. ووزع هؤلاء الشركاء معاً ١,٩ مليون طن متري من الأغذية باسم البرنامج، وهو ما يمثل نحو نصف مجموع الأغذية الموزعة.

الشراء من أجل التقدم

٩٩ - لعبت المنظمات غير الحكومية الشريكة دورا حاسما في مبادرة الشراء من أجل التقدم. وأقامت ١٦٠ منظمة غير حكومية، بما لها من قاعدة شعبية قوية تعمل مع منظمات المزارعين، شراكة مع مبادرة الشراء من أجل التقدم لبناء القدرات وتيسير الحصول على الائتمان وتحسين المناولة ما بعد الحصاد وتعزيز المساواة بين الجنسين.

١٠٠ - واغتتم البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية كثيرا من الفرص أيضا للعمل معا على دعم الشراء من أجل التقدم. وانضم البرنامج إلى فريق عامل معني بالتعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها حول عام الأمم المتحدة الدولي للتعاونيات ٢٠١٢، وتعاون في الأحداث الجانبية للترويج له، ومن ذلك مثلا خلال منتدى المزارعين الذي نظمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية عضوان في فريق الاستعراض التقني لمبادرة الشراء من أجل التقدم الذي يعقد اجتماعا سنويا لتوجيه التنفيذ.

١٠١ - وقدمت منظمة الأغذية والزراعة المساعدة التقنية والمساعدة الخاصة بالتوريد في مجال الإنتاج الزراعي في ١١ بلدا، مما يجعلها الشريك المحوري في مجال الشراء من أجل التقدم في منظومة الأمم المتحدة. ويشمل هذا الدعم توفير بذور محسنة ومعدات للمناولة ما بعد الحصاد؛ وبناء قدرات منظمات المزارعين؛ وتقديم الدعم التقني لتنمية البنية التحتية.

١٠٢ - وفي بوركينافاسو وزامبيا، قدم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الدعم إلى مبادرة الشراء من أجل التقدم في الإنتاج الزراعي وتنمية سلسلة القيمة في الأسواق. وتجري مناقشات متعلقة بالتعاون لتيسير الحصول على الائتمان لأصحاب الحيازات الصغيرة في إثيوبيا وغانا.

النقد والقوائم

١٠٣ - كان البرنامج ينفذ، حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، ٦٣ عملية قائمة على النقد بقيمة تحويلات مجمعة تزيد على ٣٥٦ مليون دولار، أو أكثر من ٧ في المائة من برنامج عمل البرنامج. ويقارن هذا بمبلغ ٢٠٣ ملايين دولار في عام ٢٠١١، و ١٣٨ مليون دولار في عام ٢٠١٠، و ٤١ مليون دولار في عام ٢٠٠٩. ويتمثل هدف البرنامج على المدى الأطول في تحسين استخدام النقد والقوائم: يمكن أن تستأثر بنسبة تصل إلى ٤٠ في المائة من جميع التحويلات بحلول عام ٢٠١٥.

١٠٤ - ووضع البرنامج أدوات وعمليات وبرامج تدريبية جديدة للموظفين بشأن التحويلات النقدية والقوائم. ووصل ذلك إلى أكثر من ٢٥٠ من مديري العمليات. وبالإضافة إلى تعديل نهجه لتحليل الاستجابة من أجل إجراء اختيارات مستتيرة لطريقة التحويل، فقد وضع البرنامج نظاماً مؤسسياً لتيسير إدارة وتنفيذ التحويلات النقدية والقوائم، وكذلك التمكن من نشرها بسرعة أكبر على نطاق أوسع. واستخدم النقد والقوائم بطريقة جيدة خلال عام ٢٠١٢ في الاستجابات لحالات الطوارئ في كل من آزمي منطقة الساحل والجمهورية العربية السورية.

الحد من أخطار الكوارث وبناء القدرة على مواجهة الكوارث

١٠٥ - أبرز البرنامج خلال مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الحاجة إلى مسار سريع للتمويل لحماية السكان الضعفاء وغير الأمنيين غذائياً من المخاطر المرتبطة بالمناخ، وأكد على العلاقة بين القدرة على مواجهة الكوارث والأسباب الكامنة وراء الضعف وانعدام الأمن الغذائي. وفي عام ٢٠١٢ وفرت حلقة دراسية للمجلس التنفيذي للبرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي والشركاء الآخرين فرصاً لتبادل الأفكار الحديثة بشأن القدرة على مواجهة الكوارث، بما في ذلك الروابط مع الحد من أخطار الكوارث والتكيف مع تغير المناخ والحماية الاجتماعية.

١٠٦ - وعلى الصعيد الإقليمي، دعم البرنامج مبادرات مثل التحالف العالمي من أجل العمل على مكافحة الجفاف وتحقيق النمو في القرن الأفريقي ومنطقة الساحل ومبادرة مواجهة كوارث الجفاف وتحقيق الاستدامة التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وتم البدء بتحديث مذكرة التفاهم القائمة بين البرنامج والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وكذلك خطة عملها في عام ٢٠١٢ بهدف مراعاة كل من مبادرة مواجهة كوارث الجفاف وتحقيق الاستدامة ومنهاج العمل الإقليمي لمواجهة الكوارث والاستدامة، الذي يشكل البرنامج أحد أعضاء لجنته التوجيهية المؤقتة.

١٠٧ - وعزز البرنامج أيضاً القدرات الإقليمية والوطنية لتنفيذ تدخلات القدرة على مواجهة الكوارث على نطاق واسع. ويسر المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا والمكتب الإقليمي لشرق ووسط أفريقيا حلقات عمل للمكاتب القطرية بشأن "تفعيل القدرة على مواجهة الكوارث". وتخطط عدة من هذه المكاتب القطرية لإجراء مشاورات موسمية بشأن سبل كسب العيش مع الشركاء المحليين وممثلي المجتمعات المحلية والحكومات المحلية.

١٠٨ - واضطلع البرنامج بدور قيادي في دعم المنظمة العالمية للأرصاد الجوية في إعداد خطة لتنفيذ الإطار العالمي للخدمات المناخية الذي تمت الموافقة عليه في تشرين الأول/أكتوبر

٢٠١٢. واشتمل دعم عناصر الحد من أخطار الكوارث والأمن الغذائي والزراعة في هذا الإطار على دراسات حالات وخبرات تقنية بشأن استخدام خدمات المناخ من أجل الإنذار المبكر، وتحليل الأمن الغذائي، وإدارة المخاطر والتمويل.

١٠٩ - وتعاون البرنامج، بوصفه عضواً في مجموعة كبار مديري اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج للحد من أخطار الكوارث ومواجهتها، مع مكتب الأمم المتحدة للحد من أخطار الكوارث، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، لوضع اتفاق الأمم المتحدة بشأن الحد من أخطار الكوارث ومواجهتها. ويهدف هذا الاتفاق إلى توجيه جهود الأمم المتحدة المتعلقة بالحد من أخطار الكوارث ومواجهتها في السنوات التالية لإطار عمل هيوغو (٢٠٠٥-٢٠١٥).

البنك الدولي

١١٠ - تعاون البرنامج مع البنك الدولي وشركاء آخرين لإعداد بوابة الاستجابة لحالات الطوارئ في منطقة الساحل، التي توفر معلومات وبيانات مكانية متعلقة بحالات الجفاف الطارئة. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح البرنامج شريكاً رسمياً في منصة "التغذية الآمنة"، وهي منصة معارف يمولها البنك الدولي وتوسعى إلى سد الفجوات في المعارف بين الممارسين في مجالات الزراعة والتغذية والأمن الغذائي.

١١١ - وكلّف البنك الدولي بإجراء دراسة نوعية عن الرصد في الوقت الحقيقي للآثار الاجتماعية الناجمة عن أزمة الغذاء في قيرغيزستان وطاجيكستان على أساس نظم جمع البيانات التابعة للبرنامج.

١١٢ - واستمر التعاون بين فريق التغذية المدرسية للبرنامج والبنك الدولي من خلال ظهور مشترك في المنتدى العالمي لتغذية الأطفال المعقود في أديس أبابا وبعثات الدعم التقني المشتركة.

١١٣ - وعمل البرنامج مع فريق إدارة المخاطر الزراعية التابع للبنك الدولي، في سياق مجموعة الثمانية ومنصة مجموعة العشرين لإدارة المخاطر الزراعية، من أجل تنسيق الجهود المتعلقة بتقييم المخاطر والتأمين القائم على المؤشر الزراعي.

١١٤ - وفي أيار/مايو ٢٠١٢، وسع البنك والبرنامج نطاق اتفاق قائم للمساعدة التقنية بحيث أصبح يشمل خدمات استشارية تقنية في مجال إدارة الاستثمار.

الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان

١١٥ - تمثلت إحدى النتائج الهامة، بالنسبة للبرنامج، من العمل الإنمائي التابع لمجموعة العشرين في القيام في عام ٢٠١٢ بإنشاء مجلس التعاون المشترك بين الوكالات للحماية الاجتماعية، الذي يترأسه البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية. ويهدف المجلس إلى تعزيز التنسيق العالمي والدعوة بشأن قضايا الحماية الاجتماعية وتنسيق التعاون الدولي المتعلق بالإجراءات القطرية. ويوفر المجلس منصة هامة للاتساق على صعيد المنظمة ككل، فيما يتعلق بالسياسات والبرامج التي تحتل مكانا مركزيا في عمل البرنامج، بالربط بين شبكات السلامة الخاصة بالأمن الغذائي والحماية الاجتماعية، وبإضافة هيكلية مشتركة بين الوكالات، بما في ذلك فرقة العمل الرفيعة المستوى التابعة للأمين العام المعنية بالأمن الغذائي العالمي وحركة تحسين مستوى التغذية. وتوفر استنتاجات لجنة الأمن الغذائي العالمي، في ما يتعلق بالأمن الغذائي والحماية الاجتماعية، المزيد من الدعم للعمل في هذا المجال.

١١٦ - وتتواءم سياسة البرنامج المحدثة لشبكات الأمان لعام ٢٠١٢ مع مبادرات الحماية الاجتماعية لدى عدد من المنظمات الشريكة، ومنها البنك الدولي واليونسيف. وتوفر السياسة إطارا متينا لدمج شبكات الأمان عموما وتلك المتعلقة بالمساعدة الغذائية بصفة خاصة في مبادرات أوسع للحماية الاجتماعية.

١١٧ - ويضطلع البرنامج بدور فريد فيما يتعلق بشبكات الأمان: إذ يستفيد من برامج التغذية المدرسية التي ينفذها البرنامج مع الحكومات والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الشريكة ٢٦ مليون طفل في جميع أنحاء العالم. وتشتمل شبكات الأمان الأخرى الهامة على تغذية الأم والطفل وبرامج الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل الأصول. وفي إثيوبيا، قدم البرنامج وشركاؤه دعما إلى برنامج الحكومة المتعلق بشبكة الأمان الإنتاجية منذ عام ٢٠٠٥. ويدعم هذا البرنامج ٧,٥ ملايين شخص، تشارك نسبة ٨٠ في المائة منهم في أنشطة الأشغال العامة وأنشطة إنشاء الأصول.

الشراكات مع القطاع الخاص

١١٨ - ساعدت خبرة ومشاركة القطاع الخاص في شراكات القطاعين العام والخاص على دمج نهج مبتكرة في مجال التغذية. وأقام البرنامج شراكة مع شركة DSM لعلوم الحياة لتحسين تركيبات الأغذية المخلوطة المقواة وإدخال الأرز المقوى ومساحيق المغذيات الدقيقة في سلته الغذائية. ودخل البرنامج في شراكة مع شركة ماستر كارد لتقديم حلول مبتكرة لتلبية احتياجات السكان الضعفاء، ومن ذلك مثلا أن الشركة سوف تقدم الخبرة في مجال التكنولوجيا ونظم الدفع لمساعدة البرنامج على التوسع في تقديم القسائم.

١١٩ - وفي عام ٢٠١٢، احتفل البرنامج بالذكرى السنوية العاشرة لشراكته المؤسسية الأولى مع شركات اللوجستيات العالمية TNT، وهي شراكة عظيمة القيمة بالنسبة للبرنامج في إدارة سلسلة الإمدادات وعمليات الطوارئ، وبرامج التغذية المدرسية وأنشطة الدعوة. وفتحت الشراكة الباب أيضا أمام توسيع المشاركة مع القطاع الخاص لإيجاد سبل أفضل لتقديم الأغذية.

١٢٠ - وخلص تقييم للشراكات القائمة مع القطاع الخاص ولاستراتيجية جمع الأموال في عام ٢٠١٢ إلى تشجيع الدمج الكامل للقطاع الخاص في عمل البرنامج.

الحوكمة المؤسسية

١٢١ - ركز الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، في عام ٢٠١٢، على دور الأمم المتحدة في البلدان المتوسطة الدخل وأقل البلدان نمواً، وعلى مساهمة الأمم المتحدة في برنامج عمل اسطنبول، وكذلك في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات والمسائل المتعلقة بالبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

١٢٢ - واشتملت المناقشات التي جرت في الاجتماع غير الرسمي الثاني لمكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مكاتب المجالس التنفيذية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها على تعزيز التفاعلات بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجالس التنفيذية. وعقد اجتماع لرؤساء المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج خلال الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه، شارك فيه رئيس مجلس البرنامج عن طريق التداول بالفيديو. وركز الاجتماع على التوصيات المتعلقة بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات.

١٢٣ - وقام وفد يمثل المجالس التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بزيارة إلى جيبوتي وإثيوبيا في آذار/مارس ٢٠١٢ لمراقبة التعاون بين وكالات الأمم المتحدة. وقد تم اختيار هذين البلدين لزيارة عام ٢٠١٢ في ضوء التحديات الإنمائية والإنسانية والبيئية التي تواجههما.

قرار المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي 2013/EB.1/2 الذي
اعتمده المجلس في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٣

التقرير السنوي لعام ٢٠١٢ المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإلى
مجلس منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

يوافق المجلس على "التقرير السنوي لعام ٢٠١٢ المقدم إلى المجلس الاقتصادي
والاجتماعي وإلى مجلس منظمة الأغذية والزراعة" (WFP/EB.1/2013/4). ويطلب المجلس،
عملاً بقراره 2004/EB.A/11، إحالة التقرير السنوي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإلى
مجلس منظمة الأغذية والزراعة مشفوعاً بقرارات المجلس وتوصياته.

١٨ شباط/فبراير ٢٠١٣